تقرير عن

الاتفاق الإيطالي-الألباني
ملامح جديدة في سياسة اللجوء الأوروبية

إعداد الباحثة / دينا إيهاب محمود

وحدة الدراسات والأبحاث

مؤسسة المستقلين الدولية

مايو ٢٠٢٤

www.ioingo.org

93 Kasr El Aini Street, El Shams Tower

قائمة المحتويات	الصفحة
الاتفاق الإيطالي–الألباني بشأن الهجرة	٣
خطة الهجرة بين إيطاليا وألبانيا	٤
أولًا الإعداد لمراكز الاستقبال للمهاجرين في ألبانيا	٥
ثانيًا تعليق مصادقة البرلمان الألباني والاحتجاجات في تيرانا	٥
ثالثًا انتقادات المعارضة الإيطالية لاتفاقية الهجرة مع ألبانيا	٥
رابعاً ردود أفعال منظمات حقوق الإنسان على الاتفاقية	٥–٦
أوروبا تشدّد قواعد اللجوء وتُرسل المزيد إلى دول ثالثة	٦
أولًا ملامح اتفاق الهجرة الجديد	٦–٧
ثانيًا التضامن بين الدول الأعضاء	٨
ثالثًا تبسيط عمليات الفرز في اتفاق الهجرة	٨–٩
رابعاً المخاوف والتحديات	٩
تقاسم مسؤوليات اللجوء: آلية التضامن الجديدة	١٠
آلية إعادة التوطين ونظام الدفع في اتفاق الهجرة الجديد	١١
تحليل مبدأ "دولة ثالثة آمنة"	١١–١٢
قائمة المراجع	١٣

الاتفاق الإيطالي- الألباني بشأن الهجرة

خطت اتفاقية الهجرة بين إيطاليا وألبانيا خطوة إلى الأمام وأحرزت تقدمًا بالتحديد في مايو ٢٠٢٤، بعد موافقة مجلس النواب الإيطالي على مشروع قانون؛ بهدف الحد من الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط، من شمال إفريقيا إلى أوروبا، ووافق مجلس النواب على المشروع بأغلبية ١٥٥ صوتًا مقابل ١١٥ صوتًا وامتناع نائبين عن التصويت، مع انتظار موافقة مجلس الشيوخ، الذي يحظى بأغلبية الائتلاف الحاكم لرئيسة الوزراء، جورجيا ميلوني. ومنذ حوالي شهرين، وقعت رئيسة وزراء إيطاليا، جورجيا ميلوني، ورئيس وزراء ألبانيا إدي راما، إعلان نوايا للاتفاقية، من أجل بناء مراكز الاستقبال، وإدخال الأشخاص الذين سبق أن نقلتهم السلطات المسؤولة على متن السفن في أعالي البحار في طريقهم إلى إيطاليا، لبلاده.

ينص الاتفاق الإيطالي-الألباني على الآتي:

يتضمن اتفاق بين إيطاليا وألبانيا إنشاء مراكز استقبال في ألبانيا للمهاجرين الذين يسعون للوصول إلى الشواطئ الإيطالية عبر البحر. ستدير إيطاليا هذه المرافق بالكامل، مع تسريع طلبات اللجوء للمهاجرين، مع الاحتفاظ بالمسؤولية القانونية عنهم. تُرحّب إيطاليا بالمهاجرين الذين يحصلون على حماية دولية، مع إمكانية ترحيل من يُرفضون. سيحتفظ المعتقلون داخل المياه الإيطالية بحقهم في التقدم بطلب للجوء ومعالجته في إيطاليا. من المقرر افتتاح المراكز في مايو ٢٠٢٤، وتديرها إيطاليا، مع معالجة طلبات لجوء تصل إلى ٣٦ ألفًا في ألبانيا.

خطة الهجرة بين إيطاليا وألبانيا:

وفقًا للخطط الحالية، ستتم معالجة طلبات اللجوء في المراكز المقررة، حيث يجب على المهاجرين المرفوضين إعادتهم بسرعة إلى بلدانهم الأصلية. من المتوقع أن تتسع هذه المراكز لحوالي ٣٠٠٠ شخص في نفس الوقت. ستدير إيطاليا تلك المرافق بالكامل وفقًا للقانون الإيطالي، وستكون جاهزة للعمل بدءًا من بداية العام القادم ٢٠٢٥. ومن الجدير بالذكر أنه وفقًا للخطة، لن يتم جلب النساء والأشخاص الضعفاء مثل القصر وكبار السن إلى ألبانيا. ستكون مراكز الاستقبال محاطة بجدار يبلغ ارتفاعه سبعة أمتار لمنع المهاجرين من الخروج دون موافقة. هذا بالإضافة إلى تقديم المساعدة القانونية للمهاجرين من قبل ممثلي المنظمات الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وذلك وفقًا للتشريعات الإيطالية والألبانية والأوروبية.

أولًا الإعداد لمراكز الاستقبال للمهاجرين في ألبانيا: الخطوات المستقبلية:

في "جادير"، تعمل مركبات البناء الثقيلة لحفر وتهيئة الأرض عند مدخل القاعدة العسكرية السابقة، حيث سيتم إيواء المهاجرين الذين ينتظرون الرد على طلب اللجوء الخاص بهم. وسيتم افتتاح أول هيكل استقبال للتحقق من المهاجرين وتسجيلهم عند وصولهم إلى الأراضي الألبانية، في ميناء شينغجين (شمال). بعد ذلك، سيتم نقل المهاجرين إلى "جادير" حيث وفقًا لهذا المخطط، سيتم إيواؤهم في مراكز الاستقبال المبنية عند سفح جبل كاكاريك.

يشير مشروع تطوير الأراضي في "جادير" إلى الجهود المبذولة لخلق البنية التحتية اللازمة لضمان توفير الخدمات الأساسية الأخرى لإقامة المهاجرين. يتضمن المشروع تخصيص مركز استقبال لإيواء المهاجرين المحتملين للحصول على الحماية الدولية، بينما سيتم تخصيص المبنى الآخر لإيواء المهاجرين الذين يتم رفض طلبات لجوئهم وسيتم إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية. خلال فترة تواجدهم في هذه المنشأة، سيتم تقديم المساعدة القانونية للمهاجرين من قبل ممثلي المنظمات الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وفقًا للتشريعات الإيطالية والألبانية والأوروبية. يهدف ذلك إلى ضمان توفير الدعم اللازم للمهاجرين وضمان احترام حقوقهم القانونية والإنسانية خلال فترة تواجدهم في تلك المنشآت.

ثانيًا تعليق مصادقة البرلمان الألباني والاحتجاجات في تيرانا:

قررت المحكمة الدستورية الألبانية تعليق مصادقة البرلمان على اتفاقية الهجرة مع إيطاليا، وذلك بعد أن قدمت مجموعة من النواب المعارضين وكان عددهم حوالي ٣٠ نائبًا، تقدموا بطلب لإعلان عدم دستورية الاتفاقية. وعلى الرغم من هذا القرار، إلا أن القرار النهائي لا يزال معلقًا. في تيرانا، احتشدت مجموعة صغيرة خارج المحكمة للتعبير عن رفضهم للاتفاق.

ثالثًا انتقادات المعارضة الإيطالية لاتفاقية الهجرة مع ألبانيا:

تنتقد المعارضة الإيطالية الاتفاق لعدم توقعه لتأثير يذكر على عدد المهاجرين في البلاد، مُعتبرة إياه "دعاية انتخابية" لرئيسة الوزراء الحالية. وتقدّر المعارضة تكلفة الاتفاق بنحو ٦٥٠ مليون يورو، مُشيرة إلى زيادة وصول المهاجرين إلى إيطاليا خلال الفترة الحالية، حيث وصل ١٠٠٩٣٨ شخصًا بالقوارب، مقارنة ب٤٨٢٩٥ في نفس الفترة من عام ٢٠٢٢. ومن بين هؤلاء المهاجرين، سُجل وصول ١٠.٢٩٠ قاصرًا غير مصحوبين بذويهم عبر البحر الأبيض المتوسط في النصف الأول من هذا العام، حيث جاء معظمهم من غينيا وساحل العاج وتونس، وكانوا غالبًا على متن قوارب غير صالحة للإبحار.

رابعاً ردود أفعال منظمات حقوق الإنسان بشأن الاتفاقية:

عارضت منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك منظمة العفو الدولية ولجنة الإنقاذ الدولية هذا الاتفاق بشدة، إذ قالت الأخيرة إنّ هذا الاتفاق سيدفع "الناس إلى طرق أكثر خطورة بحثًا عن الأمان". كما أكدت المنظمة الدولية للهجرة أن حوالى ١٠٠ شخص لقوا حتفهم أو اختفوا وسط وشرق البحر الأبيض المتوسط منذ بداية عام ٢٠٢٤، وهو ضعف الرقم مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠٢٣، والذي كان يُعتبر العام الأكثر فتكا بالمهاجرين بحرًا إلى أوروبا منذ عام ٢٠١٦. ونددت لجنة الإنقاذ الدولية IRC وهي منظمة غير حكومية، بالاتفاق "المتجرد من الإنسانية"، في حين استنكرت منظمة العفو الدولية "المشروع غير العملي والضار وغير القانوني. واعتبرت مديرة اللجنة في أوروبا إموجن سادبيري أن "طلب اللجوء هو حق من الحقوق الأساسية لأي شخص، بصرف النظر عن أصله أو الطريقة التي وصل بها".

لكن وبالرغم من ذلك، قدمت شبكة جمعيات "طاولة اللجوء والهجرة" الإيطالية، وثيقة تؤكد فيها على أن الاتفاق "يتعارض مع التشريعات الوطنية والدولية والأوروبية، ويحمل مخاطر انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان"، وذلك من خلال فرض تنفيذ تشريعات الاتحاد الأوروبي خارج الحدود الإقليمية، وهو ما لا يسمح

به القانون الأوروبي، ففي ألبانيا التي لا تعد في الوقت الحالي جزءا من الاتحاد الأوروبي، لا يمكن تطبيق قانون الاتحاد الأوروبي. الإ أن الاتحاد الأوروبي أبدى اهتمامه بالاتفاق، مؤكد على أن المراكز ستدار بموجب القانون الإيطالي وليس القانون الألباني. حيث أن إيطاليا هي الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي وليس ألبانيا ومن باب أولى إدارته من قبل القانون الإيطالي.

أوروبا تشدّد قواعد اللجوء وتُرسل المزيد إلى دول ثالثة:

قبل شهر واحد فقط من الانتخابات الأوروبية، التي يتوقع أن تُفضي إلى صعود أحزاب اليمين المتطرف، وافق الاتحاد الأوروبي على إصلاح تاريخي لسياسات الهجرة واللجوء بعد نحو عقد من الجدل. مع تمرير هذه الحزمة التشريعية الضخمة، تسعى بعض الدول جاهدة لزيادة تشديد سياسات الكتلة الأوروبية وإرسال المزيد من المهاجرين إلى دول ثالثة لتقييم طلباتهم، حسب ما ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية. في خطوة تمثل ثمرة تسوية صعبة حول قضية تُثير التوترات والانقسامات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منذ سنوات، صوت البرلمان الأوروبي على تعديلات واسعة النطاق لسياسات اللجوء.

وخلال جلسة عامة في بروكسل، قاطع الناشطون المعارضون لهذا الإصلاح التصويت لفترة وجيزة، إلا أن "ميثاق الهجرة واللجوء" الجديد حظي بدعم الأغلبية. حيث صوت ٣٢٢ عضواً لصالح الميثاق، بينما عارضه ٢٦٦ عضواً، وامتنع ٣١ عضواً عن التصويت، حسب موقع البرلمان الأوروبي.

أولًا ملامح اتفاق الهجرة الجديد: يشهد الاتحاد الأوروبي تحولاً هاماً في سياسات الهجرة واللجوء مع إقرار "اتفاق الهجرة واللجوء" الجديد، والذي يهدف إلى تنظيم تدفقات المهاجرين إلى دول التكتل بشكل أكثر فعالية. وفيما يلي نتناول سياسة اللجوء الجديدة على كافة المستويات:

على مستوى الوافدين الجدد:

فحص دقيق: سيخضع المهاجرون غير النظاميين لفحص شامل يشمل الهوية والبيانات الصحية والأمنية، بالإضافة إلى أخذ بصماتهم وصورهم، وذلك خلال مدة تصل إلى 7 أيام. يهدف هذا الإجراء إلى ضمان دخول أشخاص آمنين وموثوق بهم إلى الاتحاد الأوروبي، مع تحديد هوية المهاجرين بشكل دقيق ومنع تسلل العناصر الخطرة.

1. **حماية خاصة للأطفال:** تُولي الحزمة الجديدة اهتماماً خاصاً بحماية الأطفال المهاجرين، حيث ستُمنحهم معاملة خاصة مع إنشاء آليات رقابة مستقلة لضمان احترام حقوقهم. تُعد هذه خطوة إيجابية لضمان حصول الأطفال على الرعاية والدعم اللازمين خلال رحلة الهجرة الصعبة.
2. **تحديد المسار:** يهدف الإجراء إلى تقييم وضع كل مهاجر لتحديد ما إذا كان سيحصل على معالجة سريعة أو عادية لطلبه، أو سيتم إعادته إلى بلده الأصلي أو بلد عبوره. تسعى هذه العملية إلى فرز المهاجرين بشكل فعال وتحديد أولويات طلبات اللجوء بناءً على احتياجات كل حالة.

على مستوى الاتحاد الأوروبي:

تشديد الرقابة على الحدود: تُشدّد الحزمة الجديدة الإجراءات على حدود الاتحاد الأوروبي وتُلزم جميع الدول الأعضاء بالمشاركة في مسؤولية استقبال الوافدين. يتضمن ذلك تعزيز المراقبة الحدودية واستخدام التكنولوجيا المتقدمة لتحديد هوية المهاجرين ومنع الدخول غير القانوني.

1. **دوافع التسرّع:** سعى مؤيدو الاتفاق إلى تمريره قبل الانتخابات الأوروبية خشية من سيطرة أحزاب اليمين المتطرف على البرلمان ومنع إقرار الإصلاحات. يُشير ذلك إلى مخاوف من عودة السياسات المتشددة تجاه الهجرة في حال سيطرة أحزاب اليمين المتطرف على المشهد السياسي الأوروبي.
2. **التنفيذ:** من المقرّر تطبيق الإجراءات في عام ٢٠٢٦، مع انتظار تحديد تفاصيل التنفيذ من قبل المفوضية الأوروبية. يُتيح ذلك الوقت للدول الأعضاء للتحضير وتجهيز البنى التحتية اللازمة لتطبيق الاتفاق بشكل فعّال.

إدارة طلبات اللجوء:

حيث سوف تتم إدارة طلبات اللجوء من خلال الخطوات التالية:

1. **مراكز احتجاز حدودية:** ستُنشأ مراكز جديدة على الحدود لاحتجاز المهاجرين غير النظاميين خلال معالجة طلبات لجوئهم. يُثير هذا الإجراء قلق منظمات حقوق الإنسان التي تخشى من ظروف الاحتجاز غير الإنسانية وانتهاك حقوق المهاجرين.
2. **ترحيل سريع:** ستُصبح عمليات ترحيل المرفوضين من دخول الاتحاد الأوروبي أسرع. يهدف ذلك إلى ردع الهجرة غير الشرعية وإرسال رسالة مفادها أن عبور الحدود بشكل غير قانوني لن يُتيح فرصة البقاء في الاتحاد الأوروبي.

ثانيًا التضامن بين الدول الأعضاء:

ويأخذ التضامن بين الدول الأعضاء عده صور حيث منها:

1. **استقبال إلزامي:** تُلزم الحزمة دول الاتحاد الأوروبي باستقبال لاجئين من دول "الخطوط الأمامية" مثل إيطاليا واليونان. تُعد هذه خطوة لضمان توزيع مسؤولية استقبال المهاجرين بشكل عادل بين الدول الأعضاء ومنع عبء هائل على دول بعينها.
2. **دعم مالي:** في حال رفض دولة ما استقبال لاجئين، تُلزمها الحزمة بتقديم دعم مالي أو موارد أخرى للدول التي تتحمل عبء استقبالهم. يُساهم ذلك في تمكين الدول من توفير احتياجات اللاجئين الأساسية وتحسين ظروف معيشتهم.

ولكن عبّر رئيس وزراء المجر، فيكتور أوربان، عن معارضته الشديدة للحزمة الجديدة، مُعتبراً أنها تُشكل عبئاً على بلاده وتُهدد سيادتها الوطنية. وذلك بسبب إختلاف القدرات السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي.

ثالثًا تبسيط عمليات الفرز في اتفاق الهجرة الجديد:

يسعى اتفاق الهجرة الجديد في الاتحاد الأوروبي إلى إحداث تحول هام في طريقة التعامل مع طلبات اللجوء من خلال تبسيط الإجراءات، خاصةً بالنسبة للقادمين من الدول ذات معدلات رفض مرتفعة لطلبات اللجوء. ويكمن الهدف الرئيسي هو تسريع عملية البتّ في طلبات اللجوء، إذ تُعد عملية الفرز السريع عنصراً رئيسياً في هذا الاتفاق، حيث ستتم معالجة طلبات اللجوء من الدول ذات معدلات الرفض العالية بشكل أسرع، مع التركيز على الدول التي تصل فيها نسبة الرفض إلى ٨٠% أو أكثر. وتشمل هذه الفئة دولاً مثل تونس والمغرب وبنجلاديش.

وتشمل مراحل الفرز الآتي:

1. **تحديد الدول ذات معدلات الرفض العالية:** يتمّ تحديد الدول التي تُرفض طلبات مواطنيها بشكل متكرر من خلال تحليل البيانات وتقييم معدلات القبول والرفض.
2. **معالجة الطلبات في مراكز مُخصصة:** ستتم معالجة طلبات اللجوء من الدول ذات معدلات الرفض العالية في مراكز مخصصة قريبة من "الحدود الخارجية" للاتحاد الأوروبي، أي على الحدود البرية والموانئ، مع إمكانية استخدام المطارات أيضاً. يهدف ذلك إلى تقليل الوقت اللازم لمعالجة الطلبات وتحديد هوية المهاجرين بشكل دقيق.
3. **استخدام مراكز احتجاز:** قد تتطلب عملية الفرز السريع استخدام مراكز احتجاز مؤقتة للمهاجرين الذين تنتظر طلباتهم البتّ. مع ذلك، يُمكن استخدام بدائل أخرى مثل عزلهم في منازل مُخصصة لضمان احترام حقوقهم وكرامتهم.
4. **طاقة استيعابية للمراكز:** تتسع مراكز الاحتجاز الجديدة لاستيعاب ما يصل إلى٣٠ ألف شخص في أي فترة زمنية. يتوقع الاتحاد الأوروبي وصول ما يصل إلى ١٢٠ ألف مهاجر سنوياً، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات كل مركز.
5. **احتجاز خاص:** سيتم احتجاز القصر غير المصحوبين بذويهم الذين يُعتقد أنهم يشكلون خطراً أمنياً، وكذلك العائلات التي تأتي برفقة أطفال، في مراكز مخصصة لضمان سلامتهم ورعايتهم بشكل مناسب.

رابعاً مخاوف وتحديات:

تثير عملية الفرز السريع ومراكز الاحتجاز مخاوف من ظروف الاحتجاز غير الإنسانية وانتهاك حقوق المهاجرين. يُشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة احترام حقوق المهاجرين وكرامتهم في جميع مراحل عملية الفرز والاحتجاز. كما قد تُواجه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي صعوبات في دمج المهاجرين الذين تمّ قبول طلباتهم في المجتمعات المحلية، خاصةً مع ازدياد أعداد الوافدين. يتطلب ذلك سياسات فعّالة لدمج المهاجرين وتوفير فرص العمل والتعليم والسكن لهم.

تقاسم مسؤوليات اللجوء: آلية التضامن الجديدة:

يُعدّ تحديث "آلية دبلن" أحد أهم ملامح اتفاق الهجرة الجديد في الاتحاد الأوروبي. حيث تهدف هذه الآلية إلى معالجة التحديات التي تواجهها الدول الواقعة على خطوط الهجرة الأمامية، مثل إيطاليا واليونان ومالطا، التي تتحمل عبئاً هائلاً من حيث استقبال المهاجرين واللاجئين.

آلية دبلن الثالثة:

تظلّ الدولة الأولى التي يدخلها طالب اللجوء على أراضي الاتحاد الأوروبي مسؤولة عن معالجة طلبه، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الاستثناءات.

1. **معايير جديدة لنقل طلبات اللجوء:** تُقدم القواعد الجديدة معايير إضافية تسمح بنقل ملفات طالبي اللجوء إلى دول أخرى في الاتحاد الأوروبي في حالات محددة، مثل: الروابط العائلية؛ إذا كان لدى طالب اللجوء أفراد من العائلة يقيمون بشكل قانوني في دولة أخرى من الاتحاد الأوروبي، فيمكن نقل طلبه إلى تلك الدولة. بالإضافة إلى الظروف الصحية، في حال كان طالب اللجوء يعاني من حالة صحية تتطلب رعاية طبية متخصصة غير متوفرة في الدولة الأولى، فيمكن نقل طلبه إلى دولة تتوفر فيها الإمكانيات الطبية اللازمة.
2. **القدرة على الاستيعاب:** إذا واجهت الدولة الأولى صعوبات في استيعاب عدد كبير من طالبي اللجوء، فيمكن نقل بعض الملفات إلى دول أخرى تتمتع بقدرة استيعابية أكبر.

آلية التضامن الإجبارية:

1. **توزيع عادل للمسؤوليات:** تلزم آلية التضامن الجديدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باستقبال عدد معين من طالبي اللجوء الذين يصلون إلى حدود التكتل. يهدف ذلك إلى تقاسم عبء اللجوء بشكل أكثر عدلاً وتخفيف الضغط على الدول الواقعة على خطوط الهجرة الأمامية.
2. **خيارات بديلة:** إذا اختارت دولة ما عدم استقبال طالبي اللجوء، فيمكنها بدلاً من ذلك تقديم مساهمات مالية أو غيرها من أشكال الدعم للدول التي تستقبل المهاجرين. قد تشمل هذه المساهمات تقديم خبراء أو معدات أو موارد مالية للمساعدة في عمليات الاستقبال والاندماج.

آلية إعادة التوطين ونظام الدفع في اتفاق الهجرة الجديد:

1. **نظام إعادة التوطين:** والتي تتمثل في عدد طالبي اللجوء، حيث يتوقع الاتحاد الأوروبي وصول ٣٠ ألف طالب لجوء على الأقل سنوياً من خلال نظام إعادة التوطين الجديد.
2. **الدفع بدلاً من الاستضافة:** تُقدم الدول الأعضاء خيار دفع تعويض مالي قدره ٦٠٠ مليون يورو (٦٥٠ مليون دولار) للدول التي تفضل استقبال المهاجرين بدلاً من ذلك.
3. **استجابة طارئة:** تُحدد الحزمة الجديدة آلية استجابة طارئة للتعامل مع تدفقات غير متوقعة من المهاجرين، مشابهة للأزمة التي واجهها الاتحاد الأوروبي في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ عندما وصل أكثر من مليوني طالب لجوء إلى التكتل.
4. **ارتفاع أعداد طلبات اللجوء:** بلغ عدد طلبات اللجوء في عام ٢٠٢٣ حوالي ١.١٤ مليون، وهو أعلى مستوى منذ عام ٢٠١٦.

تدابير حماية محدودة:

1. **تمديد فترات الاحتجاز:** تُتيح الحزمة الجديدة للدول الأعضاء خفض تدابير الحماية لطالبي اللجوء، مما يسمح بإبقائهم لفترة أطول في مراكز الاعتقال على حدود الاتحاد الأوروبي الخارجية.
2. **معالجة استخدام الهجرة كأداة:** وذلك من خلال استغلال تدفقات المهاجرين، حيث يُعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه من استخدام بعض الدول لتدفقات المهاجرين كأداة سياسية لزعزعة استقرار التكتل.
3. **اتهامات ضد بيلاروس وروسيا:** يُشير الاتحاد الأوروبي إلى اتهامات لبيلاروس وروسيا بتشجيع المهاجرين على محاولة دخول الاتحاد الأوروبي بهدف زعزعة استقراره.

تحليل مبدأ "دولة ثالثة آمنة":

سيُسمح بتطبيق مبدأ "دولة ثالثة آمنة" لدى التدقيق في طالبي اللجوء. ويمكن أن يعني ذلك رفض طلب مهاجر غير شرعي وصل إلى الاتحاد الأوروبي عبر دولة تعد "آمنة" بما يكفي، لكن ليتم تفعيل ذلك، يتعين التحقق من وجود "رابط" كاف بين طالب اللجوء ودولة العبور.

وصوّتت المجر وبولندا ضد التشريعات كلها، وقد أُقرّت بأغلبية مؤهلة (٥٥ % من الدول الأعضاء التي تمثّل ٦٥ % على الأقل من سكان الاتحاد الأوروبي)، فيما صوّتت النمسا وسلوفاكيا ضدّ بعض هذه القوانين. وتشريعات الهجرة واللجوء هذه هي نتاج سنوات من المفاوضات الجادة والتي بدأت بسبب التدفق الهائل للمهاجرين غير النظاميين من سوريا وأفغانستان في عام ٢٠١٥ إلى أوروبا. وأثارت القوانين الجديدة انتقادات من جانب المنظمات والهيئات المعنيّة بحقوق المهاجرين، كما من بعض الحكومات القومية، والتي يمكن اعتبارها ضعيفة.

تزامناً مع توقيع الإصلاحات الجديدة، يكثّف الاتحاد الأوروبي استخدامه لصفقاته مع دول العبور والمنشأ، التي تهدف إلى الحدّ من عدد الوافدين، بحيث أبرم في الأشهر الأخيرة اتفاقات مع تونس وموريتانيا ومصر. علاوة على ذلك، تستعد مجموعة من الدول، على رأسها الدنمارك وجمهورية تشيكيا، لإرسال رسالة للضغط من أجل نقل مهاجرين يتم إنقاذهم في البحر إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي. وستكون هذه المقترحات من حصة السلطة التنفيذية المقبلة للاتحاد الأوروبي، التي ستتولى مهامها بعد الانتخابات الأوروبية.

لكن لا تزال هناك عدة أسئلة حول كيفية نجاح هذه المبادرات، ولكن نستطيع القول أن بموجب قانون الاتحاد الأوروبي، يمكن إرسال المهاجرين إلى دولة خارج الكتلة، حيث يمكنهم تقديم طلب اللجوء شرط أن تكون لديهم صلة كافية بتلك الدولة. ولا ينطبق ذلك حتى الآن على اتفاقات مثل التي أبرمتها المملكة المتحدة مع رواندا لإرسال الوافدين إلى الدولة الأفريقية.

وفي الختام، يترقب العالم الانتخابات الأوروبية المقررة في الفترة المقبلة وما إذا كانت سوف تصفر عن فوز الأحزاب اليمينة المتشددة أم أن صعود هذه الأحزاب لا يعني فوزها بتلك الانتخابات، حيث يمكن القول أن في حال فوز هذه الأحزاب في الانتخابات القادمة فإنها سوف تسعى بكل الطرق تطبيق سياسة اللجوء الجديدة دون مراعاة الجوانب الإنسانية والحقوقية للاجئين، وسوف تصب جميع السياسات في مصلحة الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي.

The resources:

1. The EU is watching Albania's deal to hold asylum seekers for Italy. Rights activists are worried, **AP News,** Updated 5:51 PM EEST, February 22, 2024, available at https://apnews.com/article/albania-migrants-italy-deal-asylum-rescue-vote-1a501095a7c67e6c8910f3d938dc2938
2. The Italy-Albania agreement and the new frontiers of border externalization, **Melting Pot Europa,** May 16. 2024, available at: https://www.meltingpot.org/en/2024/05/the-italy-albania-agreement-and-the-new-frontiers-of-border-externalization/
3. Albania-Italy migrant deal moves ahead as Rome publishes tender for processing centre, **Euractiv,** March 26. 2024, available at: https://www.euractiv.com/section/politics/news/albania-italy-migrant-deal-moves-ahead-as-rome-publishes-tender-for-processing-centre/
4. Albania: Constitutional Court gives green light for implementation of immigration agreement with Italy and awaits parliamentary approval, **Euro News,** January 30. 2024, available at: https://arabic.euronews.com/my-europe/2024/01/30/albania-constitutional-court-approve-migration-agreement-with-italy-parliamentary-approval
5. Albanian authorities begin construction of two centres dedicated to receiving asylum seekers from Italy, **Info Migrants,** April 1. 2024, available at: https://m-r.pw/OEHG
6. Historic reform... EU finally approves Immigration and Asylum Charter, **Asharq Al-Awsat**, published at: May 14. 2024, available at: https://m-r.pw/Aqzr
7. EU gives final green light to new immigration and asylum pact, **France 24,** published at: May 14. 2024, available at: https://m-r.pw/qQfo
8. European Parliament adopts asylum policy amendment, **Al-Arabiya,** published at: April 10. 2024, available at: https://m-r.pw/wsFj
9. EU Adopts New Immigration and Asylum Rules and Announces Implementation Date, **RT Arabic,** published at: May 14. 2024, available at: https://m-r.pw/csSs